

قبل قول الوجوب وما بعده والأصل اثبات الوجوب واثبات الاستحالة
 سحالة واثبات الجواز مع كونه من قبيل الأول لوجود ضابط
 بهذا التعريف إذ يقع ان يقال اثبات الوجوب حكم عملي وهكذا
 فتدبر قوله الوجوب هو عدم قبول الاستثناء وقوله والاستحالة هي
 عدم قبول الثبوت وقوله والجواز هو قبولها لكن على سبيل التام
 بمعنى قبول الثبوت تارة وقبول الاستثناء تارة اخرى لا على سبيل الاجتهاد
 إذ لا يمكن قبولها معا وقدم الوجوب لشرفه واعتقه بالاستحالة لانها
 صفة والصد اقرب الأشياء خطورا بالبال عند ذكر صفة واخر الجواز
 لان لم يبق لم مرتبة الاخر وايضا فهو شبيه بالمركب وما قبله شبيه
 بالسيط والمركب متأخر عن البسيط واعلم ان الوجوب بذاته
 المعنى هو المراد في علم التوحيد سمي اطلاق الا في نحو قولهم يجب على الكلف
 ان يعرف الخ فهو فيه بالمعنى المشهور وهو كون الشيء بحيث يشاء على
 فعله ويماقب على تركه ففرق بين ان يقال يجب لله كذا وان يقال
 يجب على الكلف كذا فاحرص على هذا الفرق ولا تكن معنى اشتبه على الامر
 فتقال لا محمل لم قوله فالواجب الخ اي اذا اردت بيان كل منهما
 الثلاثة الامور فالواجب الخ فالقاء للأضاح لا لتزويج فان قيل
 كان التام سبب ان يعرف كل من الوجوب والاستحالة والجواز لا كل من
 الواجب والمستحيل والجواز لانه ذكر اول الوجوب واخره دون الواجب
 واخره فقد ذكر شيئا ولم يعرفه وعرف شيئا ولم يذكره اجيب بانه
 استغنى بتعريف الواجب واخره عن تعريف الوجوب واخره لان
 الواجب مشتق من الوجوب وهكذا ومعرفة المشتق تستلزم معرفة
 المشتق منه لانه جزءه اذ الواجب امر موصوف بالوجوب وهكذا
 ما لا يتصور بغير الياء سمي ما لم يسم فاعله بمعنى لا يدرى او يتخبرها

الوجوب والاستحالة
 والجواز فالواجب
 ما لا يتصور

بينا

بينا للفاعل بمعنى لا يمكن واعتبر بان الواجب قد يتصور في
 العقل عدمه اذ العقل قد يتصور الحال واجيب بان المراد بالتصور
 هنا التصديق بمعنى الأذعان والقبول ودخل في التعريف كذا الواجب
 الضروري والواجب النظري والأول هو ما لا يحتاج الى نظر واستدلال
 كما التحيز للجم بمعنى اخذه قديرا من النزاع الموهوم والثاني هو ما يحتاج
 اليه ذلك كقدره الله تمت وكذا سائر ما ذكره في هذا الفن لا يقال
 كيف يكون تخير الجم واجبا مع انه مسبق بعدم ولا يجد عدم لانا
 نقول المراد انه واجب عند وجود الجم ولذلك سمي واجبا مقتدا
 واما الواجب المطلق فكذا انه تمت وصفاته وكل من هذه من الزعمين
 واجب لذاته وهناك واجب لغيره وان كان جائزا في ذاته كوجود
 شيء من الممكنات في زمن علم الله وجوده فيه فانه وان كان ممكنا
 في ذاته واجب لتعلق علم الله به وهذه الأنواع تجري في المستحيل
 الذاتي المطلق كالشريك والمقتد لعدم تخير الجم والمعرضي كوجود
 شيء من الممكنات في زمن علم الله عدمه فلهذا بقوله في العقل
 يستحيل ان ال فيه للمعنى المهور العزة الكامل ويحتمل انها لا تستغرق
 وعليه فهو شامل لكل عقل لكنه يتطوع النظر عن العلة المانعة
 من ذلك كالشبه الذي تقوم بعقل الفرق الفعالة فانزوع بذلك
 ما قد يقال انه قد يتصور في بعض المعقول عدم بعض الواجبات
 كعقل المعتلة فانه قد يتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات
 المعاني نعم يرد ان الواجب واجب في نفسه وجد عقل اول يرد
 وكذا المستحيل والجواز فكان الأول ان لا يرتبط تعريف الثلاثة
 بالعقل كما يتولى الواجب ما لا يقبل الاستثناء والمستحيل ما لا يقبل
 الثبوت والجواز ما يقبلها وقد وقع لغير هذا العقل ثمانية عشرة

في العقل عدمه

95